إعادة الإعمار: وهم مُضر؟

أميتاي إتزيوني

Reconstruction: A Damaging Fantasy?
Amitai Etzioni
Published originally in the November-December 2008 English Edition.

أخذ وزير الخارجية الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، استراحة قصيرة من أعبائه الدبلوماسية أثناء زيارته الأخيرة لواشنطن العاصمة، لحضور عشاء مع نخبة صغيرة من المفكرين لمناقشة الحال الذي سيكون عليه المجتمع الأمريكي في عام 2050 تقريباً. لقد كان الحوار على مائدة العشاء عبارة عن عملية شد وجذب محفزة وودية، حتى تم تقديم حلو الطعام وبدأ النقاش عن أفغانستان. اقترح أحد الأمريكيين من ضيوف العشاء بأن الاغترار بأن الغرب بإمكانه إعادة إعمار أفغانستان أمر غير واقعي على الإطلاق - وكذلك فكرة أن الولايات المتحدة تستطيع إنجاز ذلك في بلدان أخرى من العراق وتيمور الشرقية وحتى هايتي. وقال إن الإخفاقات الناجمة كانت ضارة بعزيمة الغرب ومصداقيته. رد مساعد شتاينماير بغضب، محتجاً بأن عملية إعادة إعمار أفغانستان كانت تتقدم بشكل جيد في واقع الأمر. لقد أشار إلى الألفي مدرسة التي تم بناؤها منذ الغزو الذي تزعمته أمريكا في عام 2001، كما أشار إلى الزيادة الكبيرة في عدد الأطفال المتعلمين (بما

أميتاي إتزيوني هو أستاذ في العلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن وهو مؤلف كتاب الأمن أولاً (Security First) (جامعة ييل، 2007).

الصور الفوتوغرافية: تماثيل بوذا باميان (التي دمرتها طالبان) ومركز التجارة العالمي (الذي دمرته القاعدة)، موضوعة بشكل متجاور أعلاه، وهي رمز للفجوة النفسية بين وجهات النظر العالمية، القديمة والحديثة، والدين والعلمانية، والشرق والغرب. تذكرنا بقاياهم اليوم بعدم عقلانية التطرف وصعوبة إعادة تأهيل المجتمعات التي تعتنقه.

فـي ذلك مليون ونصف فتاة). وأشـار أيضـاً إلى الطرق الجديدة الممهدة التي تمتد لمسافة 4000 كيلو متراً.

وحسـبما تشير ملاحظات المسـاعد الألماني، فإنه في حين أن تأييد التدخل العسـكري في أفغانستان يتضاءل داخـل ألمانيا (وفـي أوروبا بصفة عامـة)، إلا أن تأييد إعادة الإعمـار لا يزال قويـاً. وطبقاً لإحـدى إحصائيات صندوق مارشال الألماني (German Marshall Fund)، فإن 64 بالمائة مـن الأوربيين يؤيـدون جهود إعـادة الإعمـار، ولكن هناك نسبة 30 بالمائة فقط يؤيدون إشراك قواتهم في القتال.

وفـي الواقع، وبالرغم من أنه نادراً مـا يتم التعبير عن ذلك بهذه الطريقة، إلا أن هناك تقسـيم للعمل يتم في إطار مهمة منظمة حلف شـمال الأطلنطي (الناتو): إذا تقع نسـبة كبيرة من الجانب العسـكري مـن العمليات على كاهل الولايات المتحدة، في حين تركز البلدان الأخرى مسـاهماتها على إعادة الإعمار. ينطلق تقسـيم العمل هذا، من الجانـب الأوربي، من تردد وممانعـة جديرين بالثناء لقتل الآخرين وتعريض النفس للقتل، ومن شعور بواجب أخلاقي لمساعدة الفقراء الذين تعرضت بلادهم للاحتلال، ومـن اعتقاد بأن التنمية الاقتصاديـة ضرورية حتى تبعد أفغانسـتان وغيرها من البلدان الأخرى أنفسها عن تأثير المتطرفين وألا تكون بمثابة مـلاذ آمن للإرهابيين. وتفترض هذه الرؤية أن السـلطات الأجنبية يمكنها المشـاركة في هندسـة الهيـكل الاجتماعي على نطاق واسـع بالخارج "تماماً مثلما ساعدت الولايات المتحدة وحلفاؤها في إعمار ألمانيـا واليابان بعد الحرب العالميـة الثانية." ومع ذلك، فإن هذه البلدان بلدان متصدعـة إلى حد بعيد. وهناك دعوة إلى نهج مختلف أكثر تواضعاً وأكثر واقعية.

حدود الهندسة الاجتماعية

يفتقد المحافظون الجدد إلى المصداقية إلى حد كبير في هذه الأيام؛ ويعتبرون مسؤولين بشكل كبير عن العقيدة التي أدت إلى الغزو الطائش والمتهور للعراق في عام 2003. وقـد تركزت عقيدتهـم على مفهوم أن القـوى الأجنبية تسـتطيع تحويل الاقتصاديات الخاضعـة لرقابة الحكومة إلى أسواق حرة وتحويل الحكومات المستبدة إلى حكومات ديمقراطيـة بصورة فوريـة. كما انضم لهـؤلاء المحافظين الجـدد الكثير من الأتباع في الثمانينيات من القرن الماضي من خلال الإصرار على أن الهندسـة الاجتماعية واسـعة النطاق غالباً ما تبوء بالفشل. ثم، كانوا يشيرون إلى المدن الأمريكيـة، والتي يمكن أن نقول إن المشـروعات تمت فيها في ظل ظروف أكثر مواتاة مما عليه الحال في أفغانستان.

زعم المحافظون الجدد أن معظم برامج المجتمع العظيم الليبراليـة التـي تم اسـتحداثها فـي الولايـات المتحدة الأمريكيـة في السـتينيات مـن القرن الماضـي قد باءت بالفشـل؛ وعجزت الحكومة عن القضاء على الفقر وعن مسـاعدة الأقليات في اللحاق بركب الحضارة وعن تحسين المدارس العامة وعن إيقاف تعاطي المخدرات. قال المحافظون الجدد إنـه كان من الخطأ افتـراض أن مزيجاً من الموظفين المدنيين من ذوي النية الحسنة والكثير من الأموال بوسعه أن يحل المشـاكل الاجتماعية. ورغم ذلك، وفي عام 2003 قام نفـس المحافظين الجدد بتطبيق نفس النهج الليبرالي على أفغانستان والعراق اللتين تقعان في مكان بعيد جدا عن أمريكا.

إذا كانـت الولايات المتحـدة عاجزة عن إصلاح مدارسـها العامة من واشنطن العاصمة إلى لـوس أنجلوس، فلمـاذا نفترض أنه بوسـعها القيام بالشيء ذاته في أفغانستان؟

كما تجاهل أبطـال إعادة الإعمار أيضـاً الدروس المريرة المرتبطـة بالمعونـات الأجنبية بوجه عـام. يوضح التقرير الشامل لعام 2006 بخصوص عشرات مليارات الدولارات

التي استثمرها البنك الدولي منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي في التنمية الاقتصادية أنه على الرغم من جهود البنك الدءوبة، "إلا أن تحقيق زيادات مستدامة في دخل الفرد، الضروري للحد من الفقر، لا يزال أمراً غير منجز في عدد كبير من البلدان." من بين البلدان التي تتلقى المعونات المالية البالغ عددها 25 دولة والتي يشملها هذا التقرير، أكثر من النصف (14) لديها نفس معدلات دخل الفرد أو معدلات أسوأ منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي حتى أوائل عام ألفين. علاوة على ذلك، نمت البلدان التي حصلت على الجزء الأكبر من المعونات (خاصةً في إفريقيا) بقدر طفيف، بينما نمت البلدان التي حصلت على جزء قليل جداً من المعونات بشكل سريع جداً (خاصةً الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان). وجدت بلدان أخرى أن المعونات الأجنبية تعتبر بمثابة "هدية مسمومة" حيث أنها دعمت التواكل على الأجانب والاعتماد عليهم، وقوضت الجهود الوطنية وأفادت بشكل غير متناسب هؤلاء الذين يجيدون كتابة العروض ومغازلة المؤسسات وممثلي المعونات الأجنبية، بدلاً من إفادتها لأصحاب المهن الحرة ورجال الأعمال المحليين.

فضلاً عن ذلك، اكتشف البنك الدولي وطلاب آخرون في مجال التنمية في الآونة الأخيرة أن أجزاء هائلة من الأموال المقدمة يتم إهدارها بسبب الفساد المنتشر على المستويات العليا. في فيلم عبء الرجل الأبيض (The White Man's Burden)، يسخر وليام إيسترلي

...يمكن للثقافات أن تتغير، لكن التاريخ يشير إلى أن ذلك لا يتم إلا ببطء كما لا يمكن للأجانب التعجيل بتلك التغييرات.

بشكل منهجي من فكرة أن زيادة مصروفات المعونات في حد ذاتها يمكنها أن تساعد في تخفيف الفقر أو تطوير الدول الفاشلة أو العاجزة، ويشير إلى الأدوار الأساسية التي تلعبها الحكومة السيئة والفساد في هذه الكوارث. أوضح ستيف ناك من البنك الدولي قائلاً "قد تشجع الإيرادات الضخمة للمعونات على المزيد من البيروقراطية والمزيد من الفساد." اكتشف آخرون أن سوء الإدارة وعدم الكفاءة المطلقة وضعف الحكومة كانت أيضاً عوامل مُضعفة بنفس الدرجة.

ويتعين أن نقول أيضاً أنه ليس كل الفساد أو التبذير يتم على نطاق محلي. فهناك حصص ضخمة من المعونات المخصصة لأفغانستان وغيرها من البلدان الأخرى تم تسليمها لمنظمات غير حكومية رهناً بمساءلة قانونية طفيفة، أو تم إنفاقها على الأرباح الاستثنائية لمقاولين وشركات غربية تستعين بمستشارين ذوي أجور مرتفعة من الغرب. (يقتضي القانون الأمريكي أن يتم شراء 100 بالمائة من أطعمة المعونات الخارجية الأمريكية من المزارعين الأمريكيين وأن تقوم شركات الشحن الأمريكية بشحن 75% منها.)

أظهرت دراسة أجرتها مجلة ذا إكونوميست في عام 2008 بأن أحد الأسباب الرئيسية في أن تنمية أفغانستان تسير على نحو سيء هو الفساد المتفشي ومحاباة المقربين والمحسوبية والقبلية وانعدام المساءلة والإدارة السيئة بشكل فادح. أوصت مجلة ذا إكونوميست بأن يعتمد الغرب على الرئيس، حامد قرضاي، في إدخال الإصلاحات. لا يمكن للمرء سوى أن يتعجب قائلاً: كيف يواصل السيد قرضاي عمله؟ هل سيقوم سيادته باستدعاء جميع الوزراء ويطلب منهم التوقف عن أخذ الرشوة والتحيز لقبائلهم وإيقاف تخصيص الأموال العامة للمقربين؟ اعزلهم واستبدالهم - لكن بمن؟ وإذا فعل ذلك، فماذا عن موظفيهم؟ الكثير من رجال الشرطة والقضاة والسجانين وموظفي الجمارك والموظفين المدنيين في أفغانستان يقبلون الرشاوى بصورة منتظمة ويحابون أفراد عائلاتهم وعشائرهم وجماعاتهم القبلية. كما أن

أغلبهم ليس مدرباً بشكل جيد وليس لديه أي خبرات مهنية يمكنه الاعتماد عليها. كيف يتسنى للرئيس (حتى إذا كان مدعماً بقوى خارجية) تغيير هذه العادات المتأصلة والثقافة الراسخة في أعماقهم.

قد يجادل البعض بأن هذه الإصلاحات قد تمت في بلدان أخرى، بما فيها بعض الدول في الغرب. في واقع الأمر، قد يسدي علماء الاجتماع خدمة عظيمة للبلدان النامية إذا ما قاموا بإجراء دراسة شاملة عن كيفية نجاح هذه البلدان في كبح الفساد والإدارة السيئة الفادحة. يُرجح أن تظهر الدراسة أن تلك العملية استغرقت عقوداً، إن لم يكن أجيالاً، وأنها اقتضت تغييراً هائلاً في القوى الاجتماعية (مثل ارتفاع نسبة الطبقة المتوسطة بشكل كبير) وتغييرات هائلة في نظام التعليم - من بين التغييرات المجتمعية الهائلة الأخرى. لا يمكن الإجبار على تطبيق هذه التغييرات بل يجب أن تكون متوطنة ونابعة من الداخل بصفة عامة.

ونفس الشيء ينطبق على إصلاح المدارس. إن أفغانستان لديها في الوقت الحالي المزيد من المدارس والمزيد من الطلاب في تلك المدارس أكثر مما كان عليه الوضع في السنوات القليلة الماضية، ولكن الإصلاح التعليمي يتطلب أكثر من مجرد تشييد المباني وملء الفصول الدراسية بالطلاب. كما أن هناك أيضاً حاجة ماسة لإعادة تدريب المعلمين الأفغان، الذين عادة ما يكونون على قدر قليل من التعليم الحديث (لاسيما في العلوم والرياضيات) ولديهم معرفة ضئيلة أيضاً بأساليب التعليم الحديثة، حيث يفضلون تعليم الأطفال عن طريق الحفظ من غير فهم من النصوص القديمة. إن إعادة تدريب آلاف المعلمين (أو إعداد معلمين جدد) يتطلب إنشاء كليات لإعداد المعلمين أو مرافق تعليمية ضخمة أخرى غير متوافرة في الوقت الحالي. كما تتطلب أيضاً تلك العملية أن يقبل مديرو المدارس والإداريون والعديد من المسئولين عن التعليم - وحتى أولياء الأمور - طرق التدريس والتعليم الجديدة والمحتوى التعليمي الجديد. ولن يتأتى أي شيء من ذلك بسهولة.

يجري اتباع العادات والقيم التقليدية على مدار قرون من الزمان كما أنها متأصلة بعمق في العناصر الأخرى مثل الاقتصاد والحكومة والمجتمع. وغالباً ما يكون تغيير تلك العادات والقيم عملية بطيئة وصعبة حيث أن الدخلاء الأجانب لا يستطيعون فرضها - ناهيك عن تسريع عجلتها. ونظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على إصلاح مدارسها العامة من واشنطن العاصمة إلى لوس أنجلوس، فلماذا نفترض أنها تستطيع عمل ذلك في أفغانستان؟ ونظراً لأن

العملة الذهبية للملك كانيشكا: كانت أفغانستان منذ 2000 عام مضت همزة الوصل الثقافية بين الحضارتين الشرقية والغربية، ويرجع الفضل في ذلك بشكل كبير إلى ألكسندر العظيم الذي أخضع المنطقة لحكمه قبل ما يزيد عن 300 عام. وقد استقرت القبائل القادمة من حدود الصين الشمالية في أفغانستان وحاكت الثقافة الإغريقية مثل سكان إمبراطورية كوشان. تُظهر العملة المعدنية من إمبراطورية كوشان التي حكمها كانيشكا (127 قبل الميلاد) حروفاً إغريقية بلهجة فارسية، مما يذكرنا بتلاقي الثقافات والأديان في عواصم كوشان في بالخ وكابول وبيجرام وبيشاور. وقد أصبحت أفغانستان في ظل حكم الكوشان مركزاً للشيفية والزرادشتية، ثم مركزاً للتوسع البوذي في شرق آسيا. وقد نحت أحفاد الكوشان تماثيل بوذا باميان في القرن السادس، وألبسوها سترات إغريقية. وقد أصبح إرثهم متعدد الثقافات قناة خصبة لانتشار الإسلام في القرن السابع. وإلى أن دمر المنغوليون أفغانستان في القرن الثالث عشر، ثم الأتراك لاحقاً في ظل حكم تيمورلنك، ثم المغول القادمون من الهند، كانت المنطقة منارة للحضارة. وقد كانت في وقت ما موطناً لمكتبات في غاية الروعة وفلاسفة وتجّار وفنانين مشهورين. لكن الانقسامات العرقية والثقافية المتأصلة بعمق في المنطقة أعاقت تعافيها لقرون. سوف تثبت عملية إعادة الإعمار أنها مهمة تاريخية هائلة.

الفرنسيين غير قادرين على التعامل مع الأقليات المسلمة في ضواحي باريس، فكيف نتوقع منهم أن يفعلوا ذلك في ضواحي كندهار؟ كما لم تظهر أي دولة أوربية أخرى نجاحاً عظيماً في الإصلاحات الاجتماعية في أوطانها. فعلى الرغم من قيام ألمانيا باستثمار تريليون دولار في "الأراضي الجديدة" (ألمانيا الشرقية سابقاً)، إلا أن المنطقة لا تزال متخلفة في العديد من الجبهات بعد مرور 18 عاماً على الاتحاد.

هناك أوضاع عديدة لا يمكن أن تتكرر في أماكن أخرى أدت إلى إعادة إعمار ناجحة في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. أولاً، استسلمت الدولتان عقب الهزيمة في الحرب وخضعتا بشكل تام للاحتلال. ثانياً، كانت هناك العديد من العوامل المُيسرة التي كانت أكثر رسوخاً مما عليه الحال في البلدان التي تجري فيها الآن محاولات تطبيق الهندسة الاجتماعية. لم يكن هناك خطر بأن تنهار اليابان وألمانيا بسبب الحرب الأهلية المندلعة بين الجماعات العرقية، مثلما هو الحال في أفغانستان والعراق. لم يكن هناك داعٍ لبذل جهود لبناء الوحدة الوطنية. على النقيض من ذلك، كانت الوحدة الوطنية القوية سبباً رئيسياً، حيث أمكن إدخال التغيير بسهولة نسبية. كما كانت هناك عوامل أخرى مواتية شملت الموظفين الحكوميين المؤهلين والفساد المنخفض. في أمريكا الليبرالية والعالم الثالث، يستشهد روبرت باكينهام، بعوامل رئيسية تتمثل في وجود "الخبرة الفنية والمالية، والأحزاب السياسية المؤسسة والراسخة بشكل كبير نسبياً، والساسة المهرة والمتبصرين والسكان المتعلمين تعليماً جيداً، والهويات الوطنية

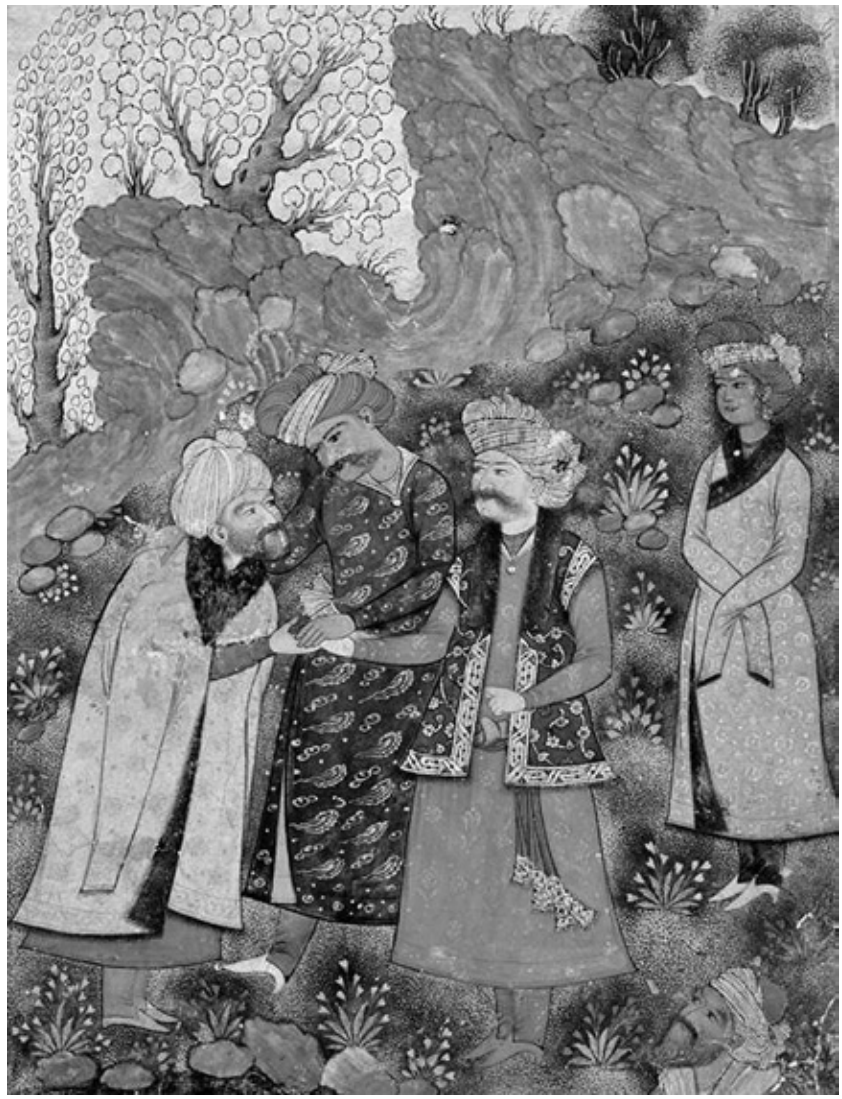

حكم محمود غزنوي إمبراطورية ممتدة الأطراف في أواخر القرن العاشر من المناطق المعروفة بأفغانستان حالياً .وقد مد سلطته إلى إيران وشمال غربي الهند وأراضي باكستان الحديثة .ويجري الاحتفال بمحمود في أفغانستان وباكستان باعتباره بطلاً إسلامياً .بينما يُذكر في الهند بأنه مجرم حرب ومغير قُرصاني حرص على استعباد الهنود وتدمير ثقافتهم .وتوجه إليه إهانات خاصة بسبب تدميره لتماثيل ورموز مقدسة لدى البوذية في شمال الهند .وبدا أن طالبان تقلد محمود بتدميرها لتماثيل بوذا باميان .ويعيد لقب محمود" ذابح الهنود "إلى الأذهان الكراهية والعداء الثقافي الذي يقسم سكان المنطقة .ويصعب على الغرب فهم هذه العداءات العرقية المتأصلة، وهم يركزون على التحديات الهائلة لإعادة البناء وفقاً للثقافة الغربية.

القوية." وكانت هناك ثقافة قوية لضبط النفس متواجدة في كل من اليابان وألمانيا ما جعلهما يؤثران العمل الشاق وتحقيق مستويات إدخار مرتفعة لازمة لبناء أصول محلية وخفض التكاليف.

لقد كانت الظروف في البلدان المانحة مختلفة هي الأخرى. ففي عام 1948، العام الأول من خطة مارشال، وصل إجمالي المعونات المقدمة لـ 16 دولة أوربية إلى 13 بالمائة من ميزانية الولايات المتحدة. وبالمقارنة، تنفق الولايات المتحدة في الوقت الحالي أقل من واحد بالمائة من ميزانيتها على المعونات الخارجية وليس كل هذه النسبة مخصصاً للتنمية الاقتصادية. هناك بلدان أخرى تمضي بشكل أفضل، ولكن إجمالي الأموال المخصصة للمعونات الخارجية لا يزال أقل بكثير من تلك الأموال التي تم تخصيصها لإعادة الإعمار في نهاية الحرب العالمية الثانية. باختصار، تعتبر المهام الحالية أكثر إرهاقاً وتعسراً، كما أن الموارد المتاحة تعتبر ضئيلة بالمقارنة.

برهن ماكس ويبر، أحد عمالقة علم الاجتماع، على أهمية الثقافة (مصطلح مهذب للقيم) عندما أثبت أن البروتستانت متشبعون أكثر من الكاثوليك بالقيم التي تؤدي إلى العمل الجاد والشاق ومستويات عالية من التوفير ضرورية لنهضة الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة. على مدار عقود من الزمان، تباطأت عجلة التنمية في البلدان الكاثوليكية (مثل تلك البلدان الواقعة في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية) وتخلفت عن البلدان البروتستانتية الأنجلو ساكسونية وتلك الدول الواقعة شمال غرب أوروبا. ولم تقل هذه الفروق بين تلك البلدان إلا عندما أصبح الكاثوليك أكثر شبهاً بالبروتستانت.

كما تعتبر الثقافة أيضاً عاملاً رئيسياً يشرح الاختلاف اللافت للنظر بين معدلات التنمية المختلفة، لاسيما بين "نمور" جنوب آسيا (التي حصلت على معونات قليلة) والبلدان الإفريقية والعربية التي حصلت على معونات كثيرة. فالفرضية ليست أن تلك البلدان الأخيرة لا يمكنها التطور أو التقدم بسبب بعض السمات الفطرية الموروثة للشعوب التي تعيش في تلك البلدان، ولكن لأن ثقافاتهم تشدد على قيم أخرى، لاسيما القيم الدينية التقليدية والقيود الشيوعية والقبلية. يمكن للثقافات أن تتغير، لكن التاريخ يشير إلى أن ذلك لا يتم إلا ببطء كما لا يمكن للأجانب التعجيل بتلك التغييرات.

عندما يُقال ويُفعل كل شيء، فيجب على الفرد أن يتوقع أن إعادة الإعمار في بلدان مثل أفغانستان سوف يكون بطيئاً جداً ومرهقاً إلى حد بعيد لجميع من يشاركون فيه.

التنمية الاقتصادية لا توقف الإرهاب

قد يقول البعض إن الغرب ليس لديه خيار سوى المساعدة في تنمية أفغانستان وغيرها من البلدان لأنه إذا لم يكن لدى الجمهور الوظائف والدخل المحترم أو إذا لم يكونوا يمتلكون أراض أو منازل، فسوف تكون أفغانستان وغيرها من البلدان الأخرى أرضاً خصبة لنمو الإرهابيين. ويُقال بأن هذا صحيحاً لاسيما في البلدان النامية التي توجد بها أعداد غفيرة من الشباب بسبب ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات.

على الرغم من الفكرة الشائعة بين الشعوب التقدمية والتي مفادها أن الإرهاب يرتبط بالفقر وأن التنمية هي أفضل علاج، إلا أن معظم البيانات تظهر أنه لا توجد علاقة بين الإرهاب والفقر. على سبيل المثال، أجرى ألان كروجر وجيتكا ماليكوفا من المكتب القومي للبحوث الاقتصادية دراسة يُستشهد بها على نطاق واسع، أثبتت "أن الدلائل التي قمنا بتجميعها ومراجعتها تشير إلى وجود اتصال مباشر طفيف بين الفقر والتعليم والمشاركة في الإرهاب والعنف القائم على دوافع سياسية."

إن الإرهابيين الذين هاجموا الأراضي الأمريكية في 9 سبتمبر أتوا من طبقات متوسطة، ودرس العديد منهم في الجامعات. فهاهو بن لادن بليونير. وأشار إف جريجوري

جوز إلى أن "الأدب الأكاديمي حول العلاقة بين الإرهاب وغيره من مؤشرات الاجتماعية السياسية الأخرى مثل الديمقراطية، ضئيل بما يدعو للدهشة."

الالتزامات الأخلاقية: عدم إهدار الموارد

غالباً ما تؤدي الأخلاقيات إلى إقناع الأفراد والبلدان المميزة، التي تعتبر دخولها أعلى من الشعوب أو البلدان الأخرى والتي تستفيد من الاستغلال السابق للمستعمرات السابقة، بأن لديها التزاماً أخلاقياً لمساعدة البائسين ومن هم دونهم. ويعتبر آخرون أن هذا الالتزام قوياً لاسيما للبلدان المحتلة بسبب الضرر الذي يحدثه المحتلون. عندما كان كولن باول وزيراً للخارجية الأمريكية، كان يستشهد بقاعدة تجهيز المحل لبوتري بارن - "إذا كسرتها، إذاً أنت تملكها" - وقام بتطبيقها على الدول المحتلة.

والحقيقة هي أن متجر بوتري بارن ليس لديه هذه القاعدة. كما أنه لم يكن واضحاً أنه عندما يطيح الغرب بالحكومات الاستبدادية من النوع المفروض من قبل طالبان أو صدام، فإنه سيدين بأي شيء آخر للشعوب المحررة. في واقع الأمر، قد يعتقد البعض أنهم مدينون للغرب بمعروف كبير. فالمدى الذي يتفق البعض عليه بأن المحتلين يتعين عليهم إصلاح هذه البلدان المحتلة - على سبيل المثال أن يدفعوا تكلفة الأبواب التي قاموا بكسرها أثناء بحثهم عن الإرهابيين - محدود بما يعنيه مصطلح "إعادة الإعمار" في الواقع. وهذا يعني إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال - وليس إنشاء اقتصاد وحكومة ومجتمع كامل جديد من الألف إلى الياء.

وبغض النظر عن النتيجة التي قد يتوصل إليها البعض في هذا السؤال الأخير، فمن الواضح أنه يقع على المحتل التزام أخلاقي بعدم إهدار الموارد المحدودة. فعلى الرغم من صعوبة مواجهة هذه القضية، إلا أن الحقيقة هي أنه على الرغم من أن الغرب يزيد معوناته الخارجية، إلا أنه لن يقترب من توفير الموارد المطلوبة إذا ما عرّف التنمية - مثلما يفعل الغرب في كل من أفغانستان والعراق - مثل إعادة إنشاء جميع أوجه المجتمعات المعنية، بما في ذلك اقتصادياتها وجهازها المدني والتعليم والصحة العامة وأنظمة الرفاهية وقوات الأمن والهيئات القضائية ووسائل الإعلام وغير ذلك الكثير.

غالباً ما يُعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لديها خطة لعراق ما بعد الحرب. وفي حقيقة الأمر، وقبل غزو عام 2003، كانت وزارة الخارجية قد أعدت دراسة ضخمة مكونة من 13 مجلداً، يطلق عليها "مشروع مستقبل العراق." تقدم الدراسة خططاً لمشروعات إعادة الإعمار في قطاعات المياه والزراعة والبيئة والصحة العامة والاحتياجات الإنسانية، وسياسة الدفاع والمؤسسات والاقتصاد والبنية التحتية والتعليم والعدالة ومبادئ الديمقراطية وإجراءاتها والحكومة المحلية وبناء قدرات المجتمع المدني والحرية الإعلامية والنفط والطاقة إلى جانب العديد من الأشياء الأخرى.

ونتيجة لهذا النهج واسع النطاق والمعتمد على السلاح، تم الشروع في العشرات من المشروعات، ولكن لم يتم إكمال سوى القليل منها. وفي الواقع، تم التخلي عن العديد من هذه المشروعات بسبب عدم وجود موارد مالية كافية لإكمالها. وللتأكيد، فإنه على الرغم من أن المراقبين التقدميين يستجيبون بتقديم طلبات ملحة لزيادة المعونات المعطاة، إلا أنه مهما بلغ عظم الميزانية فلا يزال هناك عجز كبير بين الموارد المطلوبة وتلك المتاحة، وأن الكثير من عمليات التغيير يستغرق وقتاً طويلاً حتى يصل إلى مرحلة النضوج (على سبيل المثال، التأقلم مع الثقافات الأجنبية) ولا يمكن التعجيل به. وبمجرد أن يصل البعض إلى هذه الملاحظة الجوهرية، يتعين علينا استنتاج أن السؤال عن المواضع التي ستحقق فيها الأموال المحدودة أفضل قدر من الفوائد - والمواضع التي من المرجح أن يتم إهدارها فيها أو التي من المرجح حتى أن تؤدي فيها تلك الأموال إلى دمار - ليس سؤالاً عملياً فحسب، لكنه سؤال

أخلاقي رئيسي أيضاً.. جميع هؤلاء الذين يشاركون في تحديد الأولويات الطبية يواجهون هذه القضية، وإن كان ذلك على مضض، ويتعين على هؤلاء الذين يشاركون في الهندسة الاجتماعية القيام بذلك أيضاً - أي تحديد أي المشروعات لا يمكن إصلاحها وينبغي أن يسمح بتلاشيها، وتلك التي من المرجح أن تنجح بذاتها ولا ينبغي أن تتلقى الأموال، وتلك المشروعات القليلة المحددة التي ينبغي أن تعطى الأولوية القصوى.

ما يمكن فعله؟

لم يتم بعد تجريب نهج تحديد الأولويات التنموية وهذا يتطلب دراسات هائلة، ولا يمكن سردها هنا؛ إلا أنه يمكن تفسيرها من خلال تقديم بعض المؤشرات التمهيدية للمبادئ التوجيهية المقترحة.

اجعل الأمن الشيء الأول. لقد أثبت في مواضع أخرى (من كتاب :Muscu- Moral Policy Foreign Security First:For a lar,) الأمن أولا: لأجل سياسة خارجية قوية وأخلاقية)، طباعة جامعة ييل، 2007)، بأن الأمن الأساسي يجب توفيره أولاً. إذا تم ليلاً نسف خطوط أنابيب النفط التي وضعت أثناء النهار، فلن يتدفق النفط إلى أماكن بعيدة. وإذا تم إنشاء محطات الكهرباء بتكاليف باهظة دون توفير عوامل الأمان بها، فإنها تكون بمثابة موضع آخر أُهدرت فيه الموارد. وإذا كان المهنيون يخشون الإرهابيين، فإنهم سوف يتركون البلد ليعملوا في مكان آخر، وهكذا.

إن مصطلح "الأمن الأساسي" يشير إلى أنه ليس من الضروري التغلب على جميع التهديدات؛ بل في الواقع، فإنه حتى في المدن الغربية يوجد عنصر خطر من كل من المجرمين والإرهابيين. ومع ذلك، فإنه يتعين الإبقاء على مثل هذه التهديدات عند مستوى يشعر المواطنون معه أنها تستطيع أن تؤدي وظائفها وأنه يجري توظيف الموارد وتجميعها بدلاً من استنفادها.

إن الحجة المعاكسة، بأن التنمية أساسية للأمن ومن ثم يجب المضي فيها، غير صحيحة لأنه بدون الأمن الأساسي، لا يمكن أن تتحقق التنمية، ولأن التنمية في حد ذاتها لا توفر الأمن كما رأينا.

...إن السؤال حول المواضع التي ستحقق فيها الأموال المحدودة أفضل قدر من الفوائد – والمواضع التي من المرجح أن يتم إهدارها فيها أو التي من المرجح حتى أن تؤدي فيها تلك الأموال إلى دمار – ليس سؤالاً عملياً فحسب، لكنه سؤال أخلاقي رئيسي أيضاً.

إعطاء الأولوية للمعونات الإنسانية. استناداً إلى الأسس الأخلاقية، يتعين تقديم المعونات الإنسانية في صورة إمدادات أساسية (من النوع الذي يتم تقديمه بعد الكوارث الطبيعية) سواء كانت تلك الإمدادات تؤدي إلى التنمية أم لا، أو سواء فقدت بشكل جزئي بسبب الفساد أم لا، أو سواء كانت تزيد من الأمن أم لا، أو سواء كانت لها أي فائدة أخرى أم لا.

السعي للحصول على مكاسب سهلة

يجب أن تعطى الأولوية للنتائج قصيرة الأجل على النتائج طويلة الأجل. فتوفير بذور أفضل وأسمدة ومياه ري يؤتي ثماره خلال شهور، بينما غرس الأشجار يؤتي ثماره خلال سنوات، أما التعليم الأساسي فيؤتي ثماره خلال عقد أو أكثر. تشرح هذه الأمثلة مدى صعوبة قبول الاستنتاجات التي قد يؤدي إليها هذا الترتيب للأولويات.لكن التصرف بطريقة غير هذه يؤدي إلى تقويض الأهداف التي نسعى لتحقيقها.

تعزيز أوضاع المشروعات. تُفضل المشروعات التي لها تأثير مضاعف مرتفع على المشروعات التي لها تأثير منخفض، والمشروعات التي تتطلب عمالة مرتفعة ولا تتطلب رأس مال

مرتفع على تلك المناقضة لها، وتلك التي تستهلك قدراً أقل من الطاقة أو الطاقة المتجددة على تلك المناقضة لها.

الحد من المشروعات. تعطى الأفضلية في كل من الجوانب المحددة لاستكمال عدد صغير من المشروعات، بدلاً من البدء بعدد كبير. (وهذا على النقيض من الطريقة التي تم السعي بها لتحقيق التنمية في أفغانستان والعراق).

احتفظ بالعناصر القديمة. كقاعدة، ينبغي ترك العناصر القديمة في مكانها وإصلاحها أو تعديلها تدريجياً بدلاً من استبدالها. وهذا ينطبق على المعدات وعلى المؤسسات وموظفيها. فعلى سبيل المثال، كان ينبغي ترك زعماء القبائل (في أفغانستان) وأعضاء الحزب الحاكم العاملين في الخدمة العامة (حزب البعث في العراق) يواصلون أدوارهم القيادية، كما فعلت الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية بترك الإمبراطور في منصبه في اليابان.

صياغة الجهود بشكل أكثر تواضعاً. تعد الصياغة المختلفة جذرياً لأعمال التنمية أمراً جوهرياً. فهي تحتم ترك المغالاة والتهويل، بما في ذلك وعود تحويل الدولة من الفقر إلى الثراء، أو من الاستبداد إلى الديمقراطية أو من الرعب إلى السلامة. وبدلاً من ذلك، يتم إصدار تحذيرات متكررة للإشارة إلى أن الطريق للأمام طويل وشاق. إن الخفض الرئيسي لسقف التوقعات يعد ضرورة لتجنب فقدان الدعم من الدول المانحة ومتلقي المساعدات بغية تشجيع هؤلاء المعنيين على تقديم أي إسهامات بوسعهم تقديمها بدلاً من الاعتماد على المعونات، وتحفيزهم على الحد من الصراعات ووضع حلول لاختلافاتهم من خلال القنوات السياسية. وسوف تظهر الدلالات الصحيحة على أن الصياغة الملائمة قد تحققت عندما يعبر هؤلاء المشتركون عن دهشتهم من أن النتائج قد فاقت توقعاتهم.

تخيل التأثيرات والتصورات بشكل تعاطفي. نحن نادراً ما نناقش حقيقة أن المهندسين الاجتماعيين الغربيين يسعون في الواقع إلى تحويل أفغانستان والدول الأخرى المماثلة إلى مجتمعات غربية وأن هذا يسيء بعمق للقيم الدينية والوطنية لمعظم الدول في هذه المجتمعات. والمشكلة الرئيسية ليست في أننا نقوض القيم القديمة والعلاقات الاجتماعية القائمة عليها، لكننا لا نعالج الفراغ القيمي الناتج. وبدلاً من ذلك، فإننا في الواقع نعزز أشكال المادية أو الاستهلاكية الغربية المعتمدة على التلذذ، كما أننا نقيس التقدم بالزيادة في دخل الفرد أو عدد الغسالات أو أجهزة التلفاز التي يملكها السكان. وهذه القيم لا تعاجل المسائل الروحية والاجتماعية والأخلاقية التي يهتم بها الأفغانيون الأتقياء. والشيء الضروري هو أن يتم استبدال قيمهم التقليدية أو (الأمر الأكثر عملية، تحويلها) إلى قيم اجتماعية أخلاقية مختلفة لكنها إيجابية، ذات الطابع الذي يؤيده المسلمون المعتدلون. ويعد الشكل الذي قد تكون عليه هذه القيم الأخلاقية الاجتماعية والطريقة التي يمكن تدعيمها بها موضوعاً رئيسياً ومعقداً لا يمكن تناوله هنا على عُجالة. ورغم ذلك، فإن حقيقة أننا لا نحل هذه المشكلة تشكل سبباً رئيسياً في أن الأفكار الغربية بشأن التنمية الاقتصادية لا تلقى عندهم نفس الترحيب الذي نتوقعه نحن المدافعين عنها.

وقد يوفر الشخص معايير مختلفة أيضاً لتوجيه أولويات إعادة الإعمار. ورغم ذلك، لا يترك التاريخ مجالاً للشك في أن المنهج الطموح والقائم على السلاح بشكل مفرط من المرجح أن يلقى فشلاً، وهناك شكوك خطيرة بشأن قيمته الأخلاقية لأنه يؤدي إلى تبديد الموارد النادرة وزيادة الاغتراب. وفي عمليات إعادة الإعمار، كما في العديد من الجوانب الأخرى للمساعي الإنسانية، فإن الأقل يؤدي إلى نتائج أكبر. وإذا كان على الأوروبيين القيام بدور ريادي في إعادة إعمار أفغانستان، وإذا كان لهذه الدولة أن تقدم نموذجاً لتنمية مثل تلك الدول، فإن هذا الهدف سيُخدم بشكل أفضل إذا أظهر من يتولون دور الريادة التواضع وركزوا على الأولويات واستبدلوا التهويل بالإنجازات التي تفوق الوعود، بدلاً من التأخر في تحقيقها بشكل هائل. **مجلة ميليتاري ريفيو**.